

كلمة المديرين المطلوب: تغيير جوهري وفوري

سيبقى العام 2010 في الذاكرة كأحد أقسى الأعوام في تاريخ المجتمع في إسرائيل، لا سيما في تاريخ الأقلية العربية الفلسطينية. حيث تميز هذا العام بتفاقم النزعة العدوانية والعنصرية، والإقصاء المؤسساتي والعام تجاه المواطنين العرب.

إلى هذا تنضاف الشرعية التي أضفتها المؤسسة الحاكمة على حزب يسرائيل بيتينو ("إسرائيل بيتنا")، بفعل تحويلها إلى شريكة مركزية في الائتلاف، وتبوؤ رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان لمنصب وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة. هذه الشرعية السياسية منح حزب يرفع راية نزع الشرعية عن المواطنين العرب، ويقدم مشاريع قوانين تقيد حقوقهم، ويعمل مرة تلو الأخرى على دفع فكرة "التبادل السكاني" قُدماً بغية حرمان المواطنين العرب من جنسيتهم. تُشكّل حقيقة قيام حزب يتبنى مواقف متطرفة كهذه بدور مركزي في الحكم، تشكّل ظاهرة استثنائية في الحياة الديمقراطية، وتشير إلى تدهور خطير في تعامل السلطة مع المواطنين العرب. امتدت بصمات هذا التدهور إلى داخل الحكومة حيث أصيب عدد كبير من أعضائها بلوثة العنصرية والكراهية والإقصاء تجاه المجتمع العربي، وامتدت هذه اللوثة لتتطال الجمهور الواسع، حيث حوّل جزء منه من التعبير عن مواقف ضدّ الجمهور العربي إلى أفعال ميدانية، نحو التعرّض الفعلي للطلبة العرب في صفد، ودعوة الخاضعات الجمهور اليهودي بعدم بيع أو تأجير الشقق والبيوت للعرب.

تميّز العام المنصرم بتطوّر الكنيست وتحوّله إلى حلبة نشاط مركزية ضدّ الجمهور العربي. يبرز هذا التطوّر من خلال منحيين اثنين، يتجسّد أولهما في ازدياد عدد مشاريع القوانين التي توجّه ضدّ المواطنين العرب، نحو المصادقة على قانون لجان القبول في البلديات الجماهيرية، ذلك الذي يحرّم هذه اللجان من رفض قبول المرشحين بحسب حزمة من المعايير التي تبتغي إقصاء المواطنين العرب، وحزمة من مشاريع القوانين التي تقرن الولاء بالمواطنة، وتشتترط بالتالي امتلاك هذه المواطنة بموقف سياسي. ينعكس المنحى الثاني من خلال حملة متواصلة ودعوية من التنكيل، ونزع الشرعية عن أعضاء كنيست عرب، وسلب حقوقهم السياسية. تتوجت هذه الحملة بالتعرّض الجسدي لعضوة الكنيست حنين زعبي من التجمع الوطني الديمقراطي في شهر حزيران 2010.

بالإضافة إلى ما يجري داخل الحكومة والكنيست، حصل تدهور في مواقف الجمهور اليهودي تجاه قيمة المساواة، إذ أظهر مؤسّر الديمقراطية للعام 2010 الذي نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في نهاية تشرين الثاني 2010، أظهر نزعة تعاطف في المواقف المعادية للعرب، 70% من الجمهور اليهودي يعارضون ضمّ أحزاب عربية للائتلاف الحكومي ولتسمية وزراء عرب. واعتقد 86% من هذا الجمهور بأن على القرارات المصيرية للدولة أن تتخذ بأغلبية يهودية، واعتقد 62% من اليهود بضرورة عدم أخذ مواقف المواطنين العرب في الحسبان في القضايا الأمنية والخارجية ما دامت إسرائيل في حالة نزاع مع الفلسطينيين. وقال 55% إنهم يقبلون قيام إسرائيل بتوفير ميزانيات أكبر للمدن والقرى اليهودية منها للمدن والقرى العربية.

هذه البيانات تشكل مصدرا للقلق بسبب خطورتها على مكانة المواطنين العرب وعلى العلاقات بين المجموعتين السكانيتين، وبسبب عدم أخلاقيتها وتعارضها مع القانون الدولي في كلّ ما يتعلق

بحقوق الشعوب الأصلية، إضافة إلى رفضها رفضاً قاطعاً من قبل الجمهور العربي. هذا القانون يُقرّ منح المجموعات القومية الأصلية حقوقاً فردية وجماعية، وبحقّها في العيش في وطنها (أسوة بسائر المواطنين) في ظلّ نظام ديمقراطيّ تسوده المساواة الحقيقية. يُفترض في هذه البيانات أن تثير قلق صنّاع القرار وعموم الجمهور في إسرائيل. يستوجب الأمر كذلك اتخاذ إجراءات ترويجية عميقة تعمل على إحداث تغييرٍ قيميّ وعمليّ.

على الرغم من ذلك، من المهمّ الإشارة إلى أن صراعاً يدور داخل المجتمع الإسرائيليّ بين دعاة المساواة والمشاركة والأصوات التي تنادي بتعميق التمييز وغياب المساواة. في العام الأخير، عزّز دعاة المساواة، رغم قلتهم، نضالهم كردّ فعل على تعاضم قوّة المنادين بالتمييز. تدير القوى الداعمة للمساواة والمشاركة معركة ضدّ النزعات المناهضة للديمقراطية، وتُسمع صوتها عاليّاً وبشكل حازم في جميع الميادين العامة، ويخّذ لهذا النضال شرائح إضافية من المجتمع الإسرائيليّ.

أحيا الجمهور العربيّ في شهر تشرين الأوّل الفائت ذكرى أحداث أكتوبر 2000 (انتفاضة الأقصى)، التي قُتل خلالها 13 شاباً عربياً برصاص قوآت الشرطة. وعلى الرغم من مرور الكثير من الوقت، لم تقدّم لوائح اتهام ضدّ أيّ من المتورّطين في القتل، بل على العكس، إذ قام المستشار القضائيّ للحكومة بإغلاق ملفّات التحقيق، مؤخراً مرّت كذلك سبع سنوات على نشر توصيات لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي ثيودور أور، التي حقّقت في هذه الأحداث، ودعت إلى تطبيق حقوق الجمهور العربيّ. وعلى الرغم من تبني الحكومة لهذه التوصيات، بقيت غالبيتها حبراً على ورق.

ولا يجدر بنا تغيير حقيقة أنّ ما حصل في أكتوبر 2000 لم يكن حدثاً عابراً، بل بالعكس، فبالنسبة للجمهور العربيّ يدور الحديث عن "شرح مندرج" ينتقل من حدث لآخر، ويتشكّل لبنة فوق لبنة، ويوماً بعد يوم، ويتعاضم ويتفاقم، ويبرأكم المزيد من الإحباط ومشاعر المرارة، ويتشعّب ويتعمّد. لذا ينبغي لقيادات دولة إسرائيل أن تتعامل على نحوٍ فعليّ وحقيقيّ مع هذا الواقع المشعب بالصراع.

يناضل الجمهور العربيّ بقيادة لجنة المتابعة للجماهير العربية والمجتمع المدني، ضدّ سياسة الحكومة التمييزية وضدّ نزعات العنصرية والتطرّف تجاه هذا الجمهور وقياداته، يركّز الجمهور العربيّ المجهود ويبعث برسائل في ثلاث قضايا مركزية تقصّ مضاجع الجمهور العربيّ: سياسة هدم المنازل (لا سيما في النقب)، وملاحقة القيادات السياسية والجماهيرية العربية، والأزمة المزمنة في صفوف السلطات المحليّة العربية.

هذا ليس أوان الصمت وغض الطرف، بلح علينا الواقع بالعمل، وحرّيّ بكلّ القلبين على وجود النظام الديمقراطيّ والحياة المشتركة والمتساوية في إسرائيل، حرّيّ بهم أن يشاركوا في عملية التغيير، حرّيّ بنا جميعاً أن نعمل على ترسيخ الأخلاق والقيم في العمل السياسيّ وفي الخطاب العام، وتطوير مرسات واضحة للنضال ضدّ القمع، وتطوير المساواة، وترسيخ الديمقراطية.

جدر الإشارة إلى حقيقة أنّ الحكومة قد اتخذت قراراً في شهر آذار عام 2010 بتخصيص 800 مليون شيكل لـ 13 سلطة محليّة عربية ضمن خطة خماسية تتمحور في أربعة مجالات: السكن؛ التشغيل والناطق الصناعية؛ المواصلات؛ مكافحة العنف. نحن من جهتنا نعتقد أنّ هذه الخطة، ووضع تطبيقها بيد سلطة التطوير الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ (والتي يديرها مواطن عربيّ)، تشكّل خطوة مهمّة في الاتجاه الصحيح، لكنّها لا تستجيب على نحو كافٍ لاحتياجات الجمهور العربيّ، وذلك أنّها لا تشمل جميع المواطنين العرب، وجميع المرافق التي تعاني من التمييز الخطير في رصد الموارد. وقد قرّرت جمعية سيكوي ألا تقتصر مشاركتها على متابعة تنفيذ البرنامج فحسب، بل أن تتمثّل كذلك

في مساعدة السلطات المحليّة العربيّة وسلطة التطوير الاقتصاديّ على نحو فعّال. وذلك بغية تعزيز فرص نجاحها. وبغية الدفع نحو تغيير حقيقيّ وواضح للعيان في الواقع المعيشيّ للبلدات المشاركة في الخطة. بقيامنا بذلك. بحدونا الأمل ألاّ تنضمّ هذه الخطة إلى قائمة طويلة من القرارات والمخططات الحكوميّة السابقة لتطوير الوضع الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ. بقيت مجرد حبر على ورق. في المقابل. نحثّ الحكومة على التعجيل في بلورة خطة شاملة تلبّي مجمل احتياجات الجمهور العربيّ بالتعاون مع خبراء وقياديين عرب. وتتضمّن أهدافاً وغايات واضحة. وجداول زمنيّة. وضمان تخصيص الميزانيات التي تستوجبها هذه الخطة.

في العام 2010. عمّقت جمعية سيكوي نشاطها من أجل تقليص التمييز بين اليهود والعرب في إسرائيل بسبب شتّى. وقد شكّل نشر نموذج عمل جمعية سيكوي "من العوائق إلى الفرص" علامة فارقة مهمّة في نضالنا من أجل تغيير الواقع. يرسم هذا النموذج منهج عمل مقابل الحكومة والسلطات المحليّة العربيّة بغية تشخيص العوائق وبلورة التوصيات المتعلّقة بوضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك. ما فتئنا نوسّع نشاطاتنا في كلّ واحد من المشاريع الستة التي تنفذها الجمعية مقابل الوزارات الحكومة. ومقابل الحكم المحليّ. ومقابل الجمهور الواسع.

في ما يلي. نقدّم لكم مؤنّس المساواة الرابع. وكما في ما سبقه من المؤنّسات. عمل فريق كبير من الخبراء وأعضاء طاقم سيكوي على إعداد المؤنّس الحاليّ. يجري الحديث حول مؤنّس مهنيّ وموضوعيّ يرتكز إلى متودولوجيّة (منهجية) علميّة. هذا العام -كما في الأعوام السابقة-. **يظهر المؤنّس تعميق غياب المساواة بين اليهود والعرب في كل واحد من المجالات التي فحصناها تقريباً. وكذلك في المؤنّس الموزون.** تشكّل بيانات المؤنّس شارات تحذير من النتائج الهادمة لسياسة الدولة. وتشكّل التحليلات والتبصّرات المرافقة للبيانات قاعدة لتغيير هذه السياسة.

تؤمن جمعية سيكوي أنّ العمل المشترك للعرب واليهود في إسرائيل يشكّل أداة مهمّة لتغيير الواقع في إسرائيل. دون كلل يعمل طاقم جمعية سيكوي. ومجلس إدارتها. ومؤيّدوها وأنصارها كافة. على خلق مجتمع مشترك يرتكز إلى المساواة التامة بين جميع المواطنين في إسرائيل. نحن نؤمن أنّ استمرار التمييز والفجوات. وتعاطف الاعتداءات على المواطنين العرب. ليسا قدرًا من السماء بل دعوة للعمل. سنواصل عملنا إلى أن يبزغ فجر التغيير المنشود.

بودّنا تقديم التحيّة إلى طاقم عاملي جمعية سيكوي الذين عملوا وساهموا في إعداد المؤنّس. شكرنا الخاصّ للسيدّين علاء حمدان وياسر عواد اللذين استثمرا الكثير من الوقت والتفكير في تحسين المؤنّس. وجميع البيانات. ومعالجتها. وكتابة التقرير المائل بين أيديكم. كذلك نشكر سائر أعضاء فريق عمل الجمعية الذين لم يبخلوا بملاحظاتهم القيّمة. نشكر أعضاء اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤنّس: البروفيسور دافيد نحماياس. والبروفيسور محمّد حاج يحيى. والبروفيسور يوسي ياهف. والبروفيسور راسم خميايسي. الذين راققوا عمل أعضاء الفريق على إتمام المؤنّس الرابع. نشكر كذلك طاقم خبراء المضامين الذين لم يضيّوا بإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم: د. خالد أبو عصبه. د. عنات بن سيمون. د. جوني غال. د. نهاية داوود. د. رافيت حنانئيل. السيّد محمّد خطيب. البروفيسور راسم خميايسي. د. سامي معاري. د. شلومو سفيرسكي. البروفيسور يوسي كاطان.

مع تحيات

المحامي علي حيدر ورون جيرلتس

مديران عامان مشاركان

موجز

جمعية سيكوي هي منظمة مشتركة لليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل. وتعمل على تحقيق المساواة التامة بين المواطنين. وتأخذ على عاتقها مسؤولية مدنيّة لتطوير وعرض مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب للسنة الرابعة على التوالي. يشكّل مؤشّر المساواة ثمرة عمل كوكبة من الخبراء العرب واليهود من ذاع صيتهم في البلاد. ساهم هؤلاء بوقتهم وخبراتهم ودرابتهم بغية بناء هذا المؤشّر المتميّز. للسنة الرابعة على التوالي. تُظهر لنا البيانات تواصل تفاقم عدم المساواة بين العرب واليهود. واتّسع الفجوات بين المجموعتين. لغير صالح الجمهور العربي.

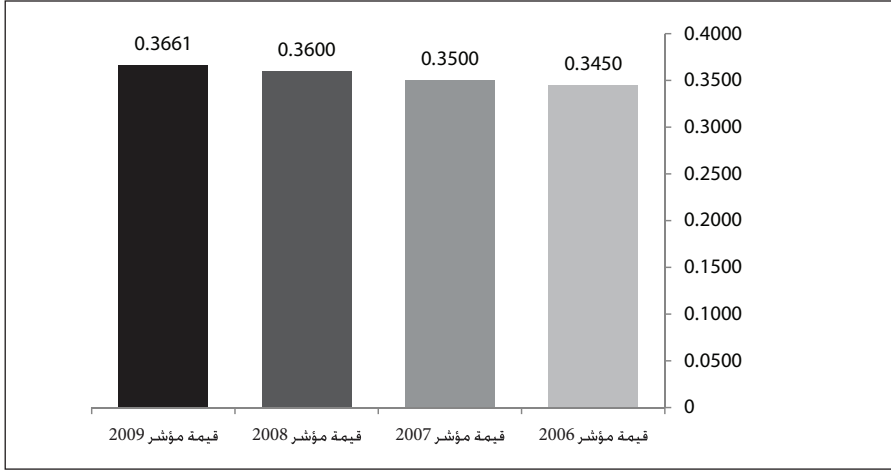
مؤشّر المساواة الذي تبنيه جمعية سيكوي هو المؤشّر التجميعيّ الأول في البلاد الذي يحلّل على نحو منهجيّ الفجوات بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل. من خلال المؤشّر. نعمل على عرض مقارنة واسعة قدر الإمكان بين اليهود والعرب في مجالات مختلفة. وكلّ ذلك -بطبيعة الحال- بالاستناد إلى محدودية بنك البيانات المتوافرة لدينا. يتمحور المؤشّر الحاليّ -كما المؤشّرات التي عرضت في السنوات الفائتة- في الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ فقط. ويشمل مجالات الصحة، والإسكان، والتربية والتعليم، والنشغيل، والرفاه الاجتماعيّ.

بغية تقييم مستوى المساواة تقيماً كمياً بين اليهود والعرب. في كلّ واحد من المجالات المختارة ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات. ثمّة حاجة إلى بناء مؤشّر تجميعيّ (تكامليّ). بواسطته يمكن ربط جميع المتغيّرات معاً. وموزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشّر التجميعيّ وزناً لكلّ واحدة من المجموعات السكانيّة حسب حصّتها من المجموعة السكانيّة العامّة. ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه في ظروف المساواة ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكانيّة العامّة. تجري موزنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة داخل مؤشّر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحة؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشّر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.

يتحرّك مدى قيم المؤشّر. بين (-1) و(1). عندما تكون قيمة المؤشّر صفراً. فهو يشير إلى المساواة التامة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة (1). دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانيّة اليهوديّة. وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة (-1). يشير الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانيّة العربيّة.

قيمة مؤشّر المساواة الموزون للعام 2009 تشير إلى تعاضم غياب المساواة بين اليهود والعرب. أي ارتفاع في الفجوات بين المجموعتين السكانيّتين لصالح السكّان اليهود. قيمة مؤشّر المساواة للعام 2009 هي -0.3661 مرتفعة نسبياً مقارنةً بمؤشّر 2008 (0.3600). ومؤشّر 2007 (0.3500) ومؤشّر 2006 (0.3450). بعبارة أخرى: في الفترة الواقعة بين العامين 2006 و 2009. حصل ارتفاع مثير للقلق بنسبة 6.1% في مؤشّر غياب المساواة العامّة بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم أ).

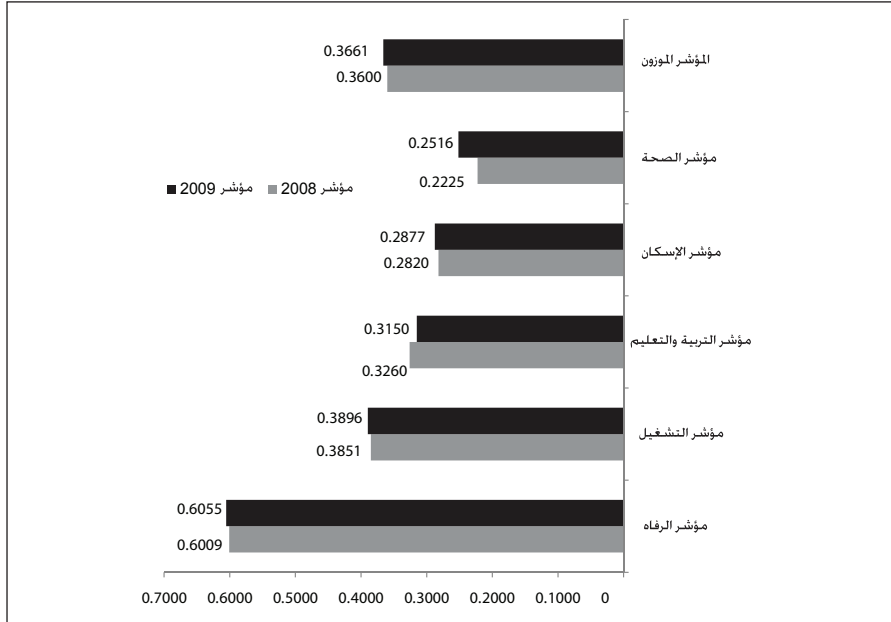
الرسم "أ" - قيم المؤشرات الموزونة 2006-2009¹



لشديد أسفنا. يُستدلّ من المؤشر الحالي اتّساع لأبعاد غياب المساواة في أربعة من خمسة المجالات التي جرى فحصها (مجال التربية والتعليم هو الاستثناء). هذا الاتّساع يشكّل استمراراً لنزعة تعاضم الضجوة منذ طرح المؤشر الأوّل في العام 2006.

في ما يلي التغييرات الحاصلة في الفترة الواقعة بين العامين 2008 و 2009 بحسب المجالات المختلفة:

الرسم "ب": قيم المؤشرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه، ومؤشرات المساواة الموزونة 2008-2009



1 بغية توفير إمكانية إجراء مقارنة بين مؤشّر 2006 ومؤشّرات 2007 و 2008 و 2009، جرى توحيد قاعدة الاحتساب بمساعدة معدّل متحرّك. حيث جرى احتساب مؤشّر 2006 مجدّداً بصيغة مؤشّر 2007 على النحو التالي: لم يجر الاحتساب إلا بالنسبة لمؤشّري الإسكان والرفاه الاجتماعي (حيث حصل بالنسبة لهما تغيير في قاعدة الاحتساب) للعام 2006 بصيغة 2007، وذلك من خلال تنقيص قيمة مؤشّر 2007 في هذين المجالين بنسبة ارتفاع هذين المؤشّرين بين مؤشّر 2006 ومؤشّر 2007 بصيغة 2006.

الصحة

قيمة مؤشر الصحة للعام 2009 هي الأدنى من بين المؤشرات الخمسة. على الرغم من ذلك يظهر ارتفاع في قيمته للسنة الرابعة على التوالي. هذا الارتفاع يشير إلى اتساع الفجوة لصالح الجمهور اليهودي. يقف مؤشر الصحة للعام 2009 على 0.2516 مقابل 0.2225 في مؤشر العام 2008، و 0.2108 في مؤشر 2007 و 0.2076 في العام 2006. هذه النتائج تشير بوضوح إلى تفاقم الوضع. أي اتساع بنسبة نحو 21% في غياب المساواة في مجال الصحة لصالح الجمهور اليهودي منذ العام 2006.

الإسكان

قيمة مؤشر الإسكان للعام 2009 مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً -مقارنةً بالأعوام التي سبقتها-. وتصل إلى 0.2877 مقارنة بـ 0.2820 في عام 2008، و 0.2706 في العام 2007، و 0.2678 في مؤشر 2006.² هذه النتائج تشير إلى حصول تفاقم في الوضع. وأن عدم المساواة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان قد ارتفع بنحو 7.4% لصالح الجمهور اليهودي منذ العام 2006.

التربية والتعليم

تشير قيمة مؤشر التربية والتعليم للعام 2009 إلى تراجع في السنوات الأخيرة: 0.3150 مقابل 0.3260 في مؤشر العام 2008، و 0.3413 في مؤشر 2007 و 0.3420 في مؤشر 2006. هذه النتائج تشير إلى تقليص بنحو 7.8% في عدم المساواة بين اليهود والعرب بدءاً من العام 2006.

التشغيل

تشير قيمة مؤشر التشغيل للعام 2009 إلى حصول ارتفاع على النحو التالي: 0.3896 مقابل 0.3851 في مؤشر 2008، و 0.3705 في مؤشر 2007. أي ارتفاع بنحو 5.1%. مقابل تراجع لنحو 4.7% بين العامين 2006 و 2007، من 0.3882 إلى 0.3705. الاتجاه العام يشير إلى ارتفاع طفيف في مؤشر التشغيل.

الرفاه الاجتماعي

قيمة مؤشر الرفاه للعام 2009 هي الأعلى من بين جميع المؤشرات التجميعية. وقد بلغ هذا العام 0.6055 مقابل 0.6009 في مؤشر 2008، و 0.5595 في مؤشر 2007 و 0.5386 في مؤشر 2006.³ يشهد مؤشر الرفاه ارتفاعاً للسنة الرابعة على التوالي. مما يعني أن الفجوات بين اليهود والعرب تتسع لصالح الجمهور اليهودي. يدور الحديث عن ارتفاع حاد بنسبة 12.4% بين العامين 2006 و 2009.

تلخيص

يكشف مؤشر 2009 للجمهور وصنّاع القرار في الدولة عن صورة قاسية. ينبع غياب المساواة بين اليهود والعرب من الفجوة القائمة بين المساهمات الحكومية، ومن الفجوة بين اليهود والعرب في امتحان الحصيصة النهائية للسياسات الحكومية على مر الزمن. أي نتائج جودة الأداء لهذه السياسة.⁴

2 راجعوا الملاحظة رقم 1.

3 راجعوا الملاحظة رقم 1.

4 تنجسد جودة التنفيذ في قيمة المتغيرات في المؤشر سواء أكانت تلك متغيرات تجسّد استثمار مساهمات مباشرة (نحو ميزانيات مكاتب الشؤون الاجتماعية، وقوى التدريس وغيرها)، أم متغيرات تعبر عن النواج (نحو المستوى التعليمي، والفقير، والتشغيل وغير ذلك).

تتبعكس هذه الفجوة في المجالات التالية:

- **في مجال الصحة**، إنَّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميَّة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار التنفيذ جَاه 1.28 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008، وجَاه 1.33 نسمة في مؤسَّس 2009.
 - **في مجال الإسكان**، إنَّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميَّة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار التنفيذ جَاه 1.39 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008 وجَاه 1.40 نسمة في مؤسَّس 2009.
 - **في مجال التربية والتعليم**، إنَّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميَّة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار التنفيذ جَاه 1.48 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008 وجَاه 1.46 نسمة في مؤسَّس 2009.
 - **في مجال التشغيل**، إنَّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميَّة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار التنفيذ جَاه 1.62 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008 وجَاه 1.64 نسمة في مؤسَّس 2009.
 - **في مجال الرفاه**، إنَّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميَّة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار التنفيذ جَاه 2.5 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008 وجَاه 2.53 نسمة في مؤسَّس 2009.
- على وجه العموم، إنَّ اختبار جودة التنفيذ العامَّ للحكومة جَاه النسمة الواحدة في صفوف السكَّان اليهود مائل لاختبار جودة التنفيذ جَاه 1.56 نسمة في صفوف السكَّان العرب في مؤسَّس 2008 وجَاه 1.58 في مؤسَّس 2009.

مع إتمام أربع سنوات من المتابعة، تشير نتائج هذا المؤسَّس إلى تفاقم غياب المساواة بين المواطنين اليهود والعرب للسنة الرابعة على التوالي. في العام الفائت، تعاطم غياب المساواة في كلِّ واحد من المجالات باستثناء مجال التربية والتعليم. الصورة التي تُستشَف من هذه البيانات مدعاة للقلق. وينبغي لها أن تفرع ناقوس الخطر في صفوف صنَّاع القرار والجمهور الواسع. ندعو الحكومة للعمل على نحو عاجل وطارئ من أجل تقليص الفجوات.

مؤشر المساواة 2009 : مقدمة وشرح

تُشتق قيمة المساواة من الفرضية الأساسية التي مفادها أنّ قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشري. وهي التي تمنحهم حقاً طبيعياً بالعيش بكرامة. لا يعني الالتزام بمبدأ المساواة المحاولة فحسب. بل يعني كذلك تطبيقاً منهجياً لهذا المبدأ في كل المجالات الحياتية. وجّه جميع بني البشر. بغض النظر عن ميزات مثل الثراء، والمنشأ العرقي، والقومية، والمعتقد الديني، والجنس، والميول الجنسية، والموروث الجيني، والصحة، والثقافة. على الرغم من ذلك، يستوجب تطبيق المساواة مراعاة التباين بين البشر على كل ما يعنيه هذا الأمر. يولد الناس ضمن ظروف حياتية متباينة. وهي التي تؤثر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيق الحقوق الأساسية التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع. ومع طريقة توزيعها بين أعضائه⁵

تتبع أهميّة المساواة كقيمة إنسانية من دوافع أخلاقية قيمية. ومن دوافع نفعية على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقي، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعيّ لجميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعياً. تُعتبر المساواة شرطاً أساسياً لتطبيق النظام الديمقراطي. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيوية لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريين في المجالات الحياتية المختلفة. مثل الاقتصاد وخاصة في مجالات التشغيل والرفاه الاجتماعي، والإسكان، والتربية والصحة. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصادية الاجتماعية العميقة تمسّ بالإجازات في جميع المرافق الحياتية⁶. ينضاف إلى ذلك أنّ المساواة ضرورية لبلورة الاتفاق الاجتماعي والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش التمييز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين⁷.

خلق التزام الدولة والمنظمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الاهتمام بها عند اتخاذ القرارات، ووضع السياسات). خلق حاجة متزايدة إلى تطوير أدوات متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكانية المختلفة. بادرت الأمم المتحدة إلى بناء مؤشرات التنمية البشرية (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانية بين الدول. في الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت العصبة المدنية الوطنية (National Urban League) إلى بناء مؤشر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتحاد الأوروبي، طُرحت مبادرات لبناء مؤشر مساواة جنسدي. وعلى ضوء اتساع ظاهرة الهجرة جرى بناء مؤشر الاحتواء الأوروبي (European Inclusion Index). بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة.

يُعتبر مؤشر المساواة بين اليهود والعرب المؤشر التجميعي الأول من نوعه في إسرائيل من حيث خليله النهجي للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشر، نرغب في عرض صورة واسعة

Edward N. Zalta (ED). *Stanford encyclopedia of Philosophy*. Stanford CA: Center for the Study of 5 Language and Information, Stanford University. 1998

United Nation Development Programme (2005), "Inequality and Human Development", Human 6 Development Report

7 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. القدس: أيلول 2003. ص 43.

قدر الإمكان لحالة المساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسية: المساواة أمام القانون: المساواة في الحلبة السياسية: المساواة الاجتماعية السياسية. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُلحيه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتّى الآن، تقتصر معالجة المؤشر على الجانب الاجتماعي الاقتصادي، وسيشكّل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحّة: الإسكان: التربية والتعليم: التشغيل: الرفاه الاجتماعي.

بغية تقييم مستوى المساواة كمياً بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والتغيّرات، ثمة حاجة إلى بناء مؤشر جمعيّ (تكامليّ). يمكن بواسطته ربط جميع التغيّرات معاً، وموزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميقيّ وزناً لكلّ واحدة من المجموعات السكانية حسب حصّتها من المجموعة السكانية العامّة. ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكّانيتين بالنسبة لكلّ واحد من التغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه، وفي ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكانية العامّة. تجري موزنة المؤشرات التجميقيّة الخمسة داخل مؤشر موزون واحد، ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (الصحّة: الإسكان: التربية والتعليم: التشغيل: الرفاه الاجتماعيّ) في المؤشر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.

أهداف المؤشر:

يخدم مؤشر المساواة الأهداف المركزيّة التالية:

- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواجزها.
- مُراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنيّة معطاة، وعلى محور زمنيّ متواصل.
- التأثير على الرأي العامّ بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات بين المجموعتين السكّانيتين.

جمهور الهدف

جمهورا الهدف الأساسيّان للمؤشر هما المؤسّسات الحكوميّة والجمهور العريض. وإلى جانب المتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسّسات الحكم، ثمة حاجة إلى تعميق الوعي العامّ للنتائج الهدّامة المترتبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكّانية التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكّن من مواجهته بنجاحة أكبر

استخدامات المؤشر

يُستخدم المؤشر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة، ومراقبة التقدّم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمنيّ متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدّمة، الإشارة -بواسطة المؤشر- إلى إمكانية الربط بين متغيّرات مختلفة ونواجز ميدانيّة.

جمهور المؤشر

استقينا جُلَّ معطيات المؤشر من دائرة الإحصاء المركزية التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكانية:

1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكان القدس الشرقية؛
 2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛
 3. آخرين. أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب.
- يتطرق مؤشر المساواة إلى مجموعتين سكانيّتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل -من في ذلك سكان شرقيّ القدس⁸-؛ بينما تضمّ الفئة الأخيرة اليهود وآخرين -أبناءً ديانات أخرى من غير العرب.

مصادر معطيات المؤشر

أُستقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشر من معطيات قائمة. درجت على نشرها دائرة الإحصاء المركزية. ومؤسسة التأمين الوطني ومواقع الوزارات المختلفة. بالإضافة إلى معطيات وقررتها لنا أقسام إتاحة المعلومات في الوزارات الحكوميّة المختلفة. تتعلّق جودة نتائج المؤشر -إلى مدى بعيد- بحجم المتغيرات التي يشملها. وكذلك بجودة تلك المتغيرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفرها لنا الوزارات الحكوميّة كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشر. وكي نتمكّن بالتالي من تقديم عرض أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواة. وللفرص الكامنة لتعزيزه. نشكر موظفي الوزارات الحكوميّة الذين وقروا لنا المعطيات المطلوبة. ونشكر كذلك كل من قرأ المسودات وقدموا ملاحظاتهم عليها. لا سيما موظفي وزارة الرفاه الاجتماعي. ووزارة البناء والإسكان. ووزارة الصحة.

دلائل ومتغيرات

يشمل مؤشر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل و 96 متغيرًا. نرغب في أن يشمل المؤشر تلك الدلائل والمتغيرات التي حظي بأكبر قدر من القبول أو الاتفاق. ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوّعة (أفراد؛ عائلات؛ مجموعات سكانية؛ منطقة جغرافيّة -وغير ذلك) بواسطتها يمكن جَسيد أهداف اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة⁹. ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغيرات المطلوبة في السياسات العامّة. يمكن تصنيف متغيرات المؤشر حسب تصنيفات مختلفة. ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيرات تصف الدواخل -على سبيل المثال- ومتغيرات تصف النواحي).

يتطوّر مؤشر المساواة تدريجيًا. وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشر. على الرغم من ذلك. نحن ندرك تمام الإدراك أنّ التغيرات في منظومة الدلائل والمتغيرات تمسّ بتتالي المؤشر (لكن ليس بالنزعة العامّة). لذا سيجرى مرّة كلّ بضع سنوات إدخال التغيرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشر وتتاليه. هذا العام لم ندخل أي من التغيرات في منظومة الدلائل والمتغيرات مقارنة بمؤشر 2008 لذا فالمقارنة ممكنة وواضحة.

8 في الكثير من الحسابات. وبخاصة تلك المتصلة بالمؤشر. لا تميز دائرة الإحصاء المركزية بين المواطنين العرب في إسرائيل وبين سكان القدس الشرقية.

9 راجعوا مفتاح الدلائل والمتغيرات، ص 92-96.

مدى قيم المؤشر

يتحرك مدى قيم المؤشر *index* بين "1" و "1-". عندما تكون قيمة المؤشر صفراً، فهو يشير إلى المساواة التامة؛ وكلما انحرف المؤشر نحو قيمة "1"، دل الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وعندما ينحرف المؤشر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

عرض رياضي

يتمثل كل متغير بواسطة المعدل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ C_i ، بحيث يشير i إلى متغير معطى من أصل n متغيرات مختلفة. لكل فاكتر C_i هنالك C_{ij} ، حيث يشير j إلى مجموعة سكانية معطاة من مجموع m من المجموعات السكانية الفرعية (في الحالة المائلة أمامنا: $m=2$). وهذا يشير إلى اليهود والعرب).

يمكن احتساب معدل القيمة لكل متغير i للمجموع العام للسكان (وسيشار إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^m p_j c_{ij}$$

بحيث يكون عامل (فاكتور) p_j التوزين للمجموعة السكانية j ويسري:

$$\sum_{j=1}^m p_j = 1$$

بغية ضمّ متغيرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، جرى معايرة كل فاكتر C_i لفاكتور جديد، N_i

$$N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$$

لذا، لكل i يتولد متغير ثنائي مع تلامؤم مقادير $\sum_{j=1}^m N_{ij} = 1$ ، مع معدل يساوي $\overline{N}_i = \sum_{j=1}^m N_{ij}$ وانحراف

$$S_i = (\overline{N}_i * (1 - \overline{N}_i))^{0.5}$$

$$IND_j = \sum_{i=1}^n \frac{(\overline{N}_i / S_i)}{(p_j / S_i)}$$

نقوم باحتساب المؤشر التجميعي لكل واحدة من المجموعات الفرعية بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث، ويشار إليه بـ IND_j ، كالمجموع الموزون لفاكتور المتغيرات المعدل لنفس المجموعة السكانية الفرعية (\overline{N}_i) بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغير المقلوب للانحراف المعياري S_i . الحصة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقع (expectation).

المؤشر IND_j احتسب لكل مجموعة فرعية على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشر نسبي جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكائيتين الفرعيتين المقسوم على القيمة الأفصوية للمؤشر بين المجموعتين السكائيتين الفرعيتين وأشير إليه بـ *index*.

في حالتنا، ثمة مجموعتان سكانيّتان (العرب واليهود)، ولذا $j = 1, 2$. والمؤشّر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالة الـ $Max(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكانيّة التي حصلت على أقلّ من الحصّة التي تستحقّها حسب حصّتها النسبيّة في المجموعة السكانيّة العامّة.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه، بغية المحافظة على جانس تأثير التغيير في قيم المتغيّر الخاضع للبحث. جرى تصنيف المتغيّرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتجاه قيم المؤشّر. ثمة متغيّرات تؤثر على نحو إيجابيّ في وضع المجموعة السكانيّة الفرعيّة كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. في المقابل، ثمة متغيّرات تؤثر سلباً في وضع المجموعة السكانيّة الفرعيّة (علاقة عكسيّة). كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسنّ وضع المجموعة الفرعيّة. خضعت هذه المتغيّرات لعملية تحويل. وجرى تسجيلها بقيمتها العكسيّة (1 يقسم على معدّل المتغيّر). لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيّرات.

صفات وميّزات المؤشّر:

- يحمل المؤشّر صفات إحصائيّة متعارفاً عليها في مثل هذا النوع من المؤشّرات.
- يتميز المؤشّر بقدرة على تنبؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمة أهميّة قصوى لقيمة بارامتر الموزنة في معادلة المؤشّر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يمكن لها أن تكون قيمة مختلفة لدلائل ومؤشّرات مختلفة). تعبّر عن السياسات الموضوعية أو التوزيع الحقيقي، أو بدل ذلك كتناسب كمّي بين مجموعتين سكانيّتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحّداً وثابتاً، تؤثر قيم المتغيّرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكانيّتين. عند وجود تغيير في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيّرات، تؤثر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيّرات مختلفة لبارامتر الموزنة لمتغيّرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترحة.
- كلّما كان انتشار المتغيّرات مفهوم المساواة بين عزم (moment) أوّل (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكانيّتين، اقتربت قيمة المؤشّر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشّر $index$ بالحسبان قيمة المتغيّر i المعايير لمجموعة سكانيّة واحدة وكذلك المسافة بين المتغيّر i المعايير في مجموعة سكانيّة واحدة وبين المتغيّر i المعايير في المجموعة السكانيّة الثانية.
- يُعتبر المؤشّر $index$ دالة لبارامتر الموزنة. حصّتها في الحيز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشّر صفر، لعدم قيام فرضيّة وجود مجموعتين سكانيّتين).
- بوجود معطى شكل انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" و "ب". وبافتراض أنّ انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" و "ب" ليس متماثلاً بمفهوم عزم أوّل وعزم ثانٍ. عندها تنوجد قيمة 'a' لبارامتر الموزنة a والذي بالنسبة له $index = 0$ (مساواة تامّة). عندما $a \geq 0$ ، كلّما قام a بالتداخل في a تداخل $index$ لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما $a < 1$ ، كلّما قام a بالتداخل في a تداخل $index$ لعدم مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين

السكّانيتين واسعة. هنالك مجال لبارامتر الموزنة (($\Gamma^a, 0$)) فيه يتداخل *index* في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعية المرجعية. ممّا يضمن مستوى عدم مساواة معطى بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشر الموزون

يلخص المؤشر الموزون ويجمع المؤشرات التجميعية الخمسة. ويعكس بُعد المجموعتين السكّانيتين عن نقطة المساواة. جرّت موزنة كلّ واحد من المؤشرات التجميعية حسب الوزن النسبي لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القومي. يرجع منطلق الموزنة في الإنفاق القومي إلى حقيقة أنّ الإنفاق القومي يشمل مجموع الإنفاق العام (الحكومة، والحكم المحلي، والمؤسسات غير الربحية) بالتلاؤم مع السياسات الموضوعة وسلّم الأفضليات القومي. وكذلك مجموع الإنفاق الخاص (الأُسَر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات. مجموع مركّبات حاصل ضرب قيم المؤشرات في المجالات الخمسة في النسب المئوية للإنفاق القومي يعرض المقابل النهائي بين رصد الحكومة والأُسَر وبين الموارد الفعلية.

طريقة الاحتساب

احتساب قيمة المؤشر جرى من خلال استعمال الالائحة الإلكترونية (excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجية بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشر لتغيرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشر لتغيرات في بارامتر الموزنة، ولتغيرات في قيم المتغيرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكّانيتين في جميع المجالات.